

يعيد توزيع الخريطة السكانية

مصر التنموية!

تحت إشراف
الأهلى



مصر التنموية مشروع قومى طرحه العالم الدكتور فاروق الباز منذ فترة واختلقت حوله الآراء مابين مؤيد ومعارض ولحسم الخلاف تقرر تكليف لجنة وزارية برئاسة الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية وتضم فريقاً من الخبراء فى تخصصات مختلفة للقيام بدراسة جدوى اقتصادية عن المشروع بمدى إمكانية تطبيقه وبالفعل عكفت اللجنة على الدراسة عدة أشهر وقرر مجلس الوزراء إعلان الرأى النهائى مع نهاية العام الحالى. المشروع كبير ويمكن أن يحدث نقلة كبيرة فى مجال التنمية ويستوعب الزيادة السكانية لكن الآراء التى تعارضه لها مبرراتها، وسواء تم الموافقة على المشروع أو رفضه فإن الهدف لايزال قائماً فنحن بحاجة ماسة للخروج من الوادى وإعادة توزيع الخريطة السكانية فما هى فكرة المشروع؟ والآراء المؤيدة والمعارضة له؟

المؤيدون : يساعد على الامتداد العمرانى ويقضى على التعديلات على الأرض الزراعية

المعارضون : يفترض وجود كمية كبيرة من المياه الجوفية.. ويتجاهل أنها محدودة!

عمرانية جديدة وأنشطة جديدة فى مناطق صناعية وخدمية.
يقول الدكتور سامر المفتى (الأمين العام السابق لمركز بحوث الصحراء) كل المشروعات التى بدأت فى الصحراء الغربية وحتى التى بدأت عام ١٩٥٤ لم تستكمل بعد.. لماذا؟

والسياحة والتجارة وغيرها من الأنشطة، ونحن نعلم أن المساحة المأهولة بالسكان حالياً تتراوح بين ٧/٥ و ٧/٧ من الأرض ونريد أن نزيد حجم المساحة المأهولة وإعادة توزيع السكان بطريقة أفضل واستيعاب العدد المتزايد من السكان كل عام ولكى يحدث ذلك لابد من خلق مجتمعات

وغيرها والخروج بخلاصة قبل طرحه على المستثمرين، ولم يتحدد الموقف النهائى بعد، لكنه مشروع يقوم على فتح آفاق جديدة للتنمية بالتوازي مع الوادى، ممر طولى للتنمية وممرات عرضية لخلق أنشطة تنموية جديدة تجذب الناس لدن وقرى جديدة وتنمية متكاملة فى الزراعة والصناعة

إلى مصر التنمية أمر ممكن لكنه قد يكون على حساب أشياء أخرى موضحاً أن المياه فى الصحراء الغربية لا تكفى للتوسع الزراعى ولكن من الممكن نقل المياه من بحيرة ناصر، ويعوض محاور التنمية يمكن أن تتوفر لها مياه جوفية ويعوض المحاور لا تتوفر لها خاصة إذا اتجهنا للجنوب طبقاً للدراسات.

نحتاج خطة

ويقول المستشار عبدلى حسين محافظ القليوبية: الفكرة من حيث المبدأ جيدة لكنها بحاجة لخطة، فالرؤية العلمية سليمة ومبنية على أسس دقيقة وأنا مؤمن بالتخطيط العلمى لكن يتبقى لنجاح المشروع وجود خطة واضحة من الدولة.

فالمشروع سيحدث نقلة كبيرة لأن شريط الدلتا يعانى من التكدس السكانى الشديد والبطالة وقلة الموارد والخدمات من مواصلات وطرق وبنية أساسية تعاني من الازهاق، ونحن

فى البداية نشير الى ان الدكتور ناروق الباز صاحب المشروع وعالم القضاء المصرى درس صحراء شمال افريقيا على مدى ٢٥ عاماً ومن هنا فرج مشروعه الذى حدد فيه الجدوى الاقتصادية وفى مقدمتها توفير ٥٠٠ لاف فرصة عمل. وأطلق على المشروع «مصر التنمية» وهو يعتمد على المياه الجوفية فى الصحراء الغربية التى من وجهة نظره تسبح فوق بحيرة من نده المياه، فهو مشروع للتعيمير غربى نهر النيل يفتح آفاقاً للتنمية والامتداد العمرانى والتنمية فى الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة على سائر ١٢ محوراً يصل طولها الكلى لى ١٢٠٠ كيلو متر تبدأ من مراكز التكدس السكانى وتمتد غرباً من ساحل البحر المتوسط شمالاً حتى بحيرة ناصر فى الجنوب وإذا تحقق بالفعل سيكون هو مشروع القرن لهادى والعشرين، هذه المحاور تربط لصحراء بمدن لوادى القديم.

تحقيق:

نادية منصور

من إيجابيات المشروع أنه يقضى على تكدس السكان فى المدن ويساعد على لامتداد العمرانى وخلق مدن وقرى جديدة موازية للمدن القائمة ويوقف التكدس على الأرضى وتقلص لمساحة الزراعة.

المعارضون للمشروع يرون أن لدكتور الباز نقل فكرته من مشروع نديم وآخرون يرون أنه ينقل التجربة الأمريكية فى التعيمير من خلال الممرات لكن هناك فرص الأقطار سو جودة بعكس مصر، الانتقادات جاءت من علماء الجيولوجيا والمياه قول إن المشروع فى مراحله الأولى يعتمد على استخدام مياه الشرب من بحيرة ناصر أو قناة توشكى داخل نوب منع البخر أو التسرب، أما لاستخدام الدائم للمياه فى أغراض لزراعة والصناعة فسيعتمد على المياه الجوفية، ويقول المعارضون إن المياه التى يجرى تخزينها طوال لسنوات فى منخفض توشكى غير ضمانة على الإطلاق ثم أن المشروع النسبية للمياه الجوفية مبنى على افتراض وجود كمية كبيرة من هذه المياه، الحقيقية أنها محدودة ومحل استخدام مكثف من القرى السياحية فى الساحل الشمالى، كما تتنوع هذه المياه فى المحاور المقترحة مثل الفيوم أسسيوط والواحات وغيرها من المحاور ال ١٢ من حيث الكمية اللوحة.

عندما تشكلت لجنة من وزارات لتنمية الاقتصادية والنقل والسكان بالتعاون الدولى والموارد المائية للتنمية المحلية لدراسة المشروع قال به الدكتور محمود أبو زيد وزير والموارد المائية: إن نقل المياه

الهضبة لكى يبعد عن مشاكل الكثبان الرملية وهذا معناه إبعاد الطريق عن الوارد لأن هذه الموارد موجودة فى المنخفضات، وهو قد بعد بالطريق عن مجرى النيل، ولو افتترضنا أن هذا الممر يساعد فى تنشيط التجارة العالمية فساقول ليس صحيحاً لأن النقل البحرى أرخص.

فى مياهها الجوفية فمعظمها خزانات جوفية غير متجددة وهذا هو الذى أثر على مشروع الوادى الجديد. لذلك فإنه قبل اقتراح مشروع جديد فى الصحراء الغربية لابد أن ندرس المشروعات السابقة بالمنطقة. وقد اختار الدكتور الباز مسار الطريق وفق صور الأقمار الصناعية فوق

لأننا لم ندخل هذه المنطقة المدخل السليم فمصر كلها والصحراء الغربية ضمن الحزام القاحل، مصر دولة الصحراء رقم واحد فى العالم فى التصنيف الدولى لدول الحزام القاحل بمعنى أنها منطقة مواردها المائية محدودة، فالصحراء الغربية لا تسقط فيها أمطار، إن فى محدودة

بالتالى بحاجة لمجتمعات جديدة وخطط لتعيمير الصحراء وخلق مناطق جاذبة للسكان وهذا أيضاً مرتبط بالأمن القومى من حيث تعيمير الصحراء.

ويصف الدكتور عادل يحيى (الأستاذ بجامعة عين شمس والرئيس السابق للهيئة القومية للاستشعار عن بعد) فكرة ممر التنمية بأنها ناجحة ومؤكدة، لأنه من الضرورى الخروج من الوادى والبحث عن مناطق خارجة، والمواطن المصرى مرتبط بالأرض وهو قد يقبل الانتقال لمنطقة مجاورة ولا يقبل بسهولة القفز لمنطقة بعيدة، وقد أثبتت تجربة التنمية بالزحف نجاحها. وقد فكر الدكتور الباز فى زحف متكامل طولى على شريط النيل ويبعد مسافة معينة طبقاً للموارد.

ومن حيث المبدأ هناك اتفاق على أنه أحد المخارج الأساسية لمعالجة الزيادة السكانية التى ستحدث فى السنوات القادمة، إنه قابل للتطبيق بشرط أن يكون على مراحل، ونبدأ بالمحاور العرضية، ثم نربط بينهما طولياً حتى تنمو هذه المحاور خاصة أن هذا يتواءم مع خطة الدولة فى الظهير الصحراوى، فالحاجة ملحة للبحث عن طريق للخروج من الوادى وقد يكون هذا المشروع هو الحل.

آفاق التنمية

ويقول الدكتور أشرف العربى الخبير بوزارة التنمية الاقتصادية: إن وزارة التنمية الاقتصادية هى المنسق العام للجان المشكلة لدراسة المشروع وتضم خبراء فى تخصصات مختلفة زراعة وأرض ومياه وجيولوجيا